

خطوات إصلاحية بدأت منذ 2005، وتأخرت نحو ست سنوات، ولكنها أصبحت موضوعة على الطاولة، وبشكل سريع، بسبب الأحداث التي جرت. نعتقد أن الشعب السوري يستحق الكثير، ويعلم تماماً مدى الاستهداف على سوريا من ناحية، ومدى المصلحة المرتبطة بالمضي في خطى الإصلاح والتغيير من ناحية أخرى، ونأمل في أن تصل كل هذه الأمور إلى نهاية ترضي كل الشعب السوري.
(.....)

وثيقة رقم 165 :

البيان الختامي للمؤتمر السادس للتجمع الوطني الديمقراطي حول الثورات العربية ووضع القضية الفلسطينية¹⁶⁵

25 حزيران/ يونيو 2011

عقد التجمع الوطني الديمقراطي مؤتمره السادس يومي الجمعة والسبت 24-25.6.2011، في قاعة العوادية في مدينة شفاعمرو. شارك في المؤتمر المئات من المندوبين، الذين جرى انتخابهم في فروع الحزب في كافة أنحاء البلاد. جرى في المؤتمر نقاش مستفيض حول القضايا السياسية والتنظيمية، وانتخب المؤتمر أعضاء اللجنة المركزية ولجنة المراقبة المركزية، واتخذ المؤتمر سلسلة من القرارات، وأقرّ تعديلات في نظامه الداخلي.

بعد انتهاء مداواته صدر عن المؤتمر بيان ختامي جاء فيه:

على الصعيد المحلي:

يدعو التجمع جماهير شعبنا للالتفاف حول الحركة الوطنية وفي مركزها التجمع الوطني الديمقراطي، الحزب الذي يربط القومي باليومي، والقومية بالديمقراطية، والذي أثبت منذ إقامته أنه يمثل بمواقفه الغالبية العظمى من جماهيرنا. لقد أصبح التجمع الوطني عنوان المرحلة وحامل مشروع المستقبل لأهلنا الصامدين في وطنهم.

يدعو المؤتمر هيئات الحزب المنتخبة إلى اتخاذ خطوات عملية لمواجهة المخطط الحكومي الرامي إلى ترحيل أهلنا عن القرى المسماة "غير معترف بها" وإلى الاستيلاء على مئات الآلاف من الدونمات، التي تشكل الاحتياطي الوحيد المتبقي للجماهير العربية الفلسطينية في الداخل. واعتبر المؤتمر المخطط الحكومي وتعيين الجتال يعقوب عميدورور، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، وصياً ومشرفاً على تنفيذ مخطط الاقتلاع والمصادرة، بمثابة إعلان حرب على أهلنا في النقب. وأكد المؤتمر على رفضه لتوصيات ومقترحات لجنة "غولديبرغ" ولجنة "برافر" واللجان الحكومية المختلفة بكافة مسمياتها، والتي تهدف كلها إلى فرض تسويات مجحفة، فالتسوية الوحيدة المقبولة هي الاعتراف الكامل بملكية أصحاب الأرض على أراضيهم والاعتراف بـ"القرى غير المعترف بها" وتقديم الخدمات لها بلا شروط.

يؤكد المؤتمر على مشروع التجمع لتنظيم الجماهير العربية كأقلية قومية متماسكة ومبلورة لها مؤسساتها الوطنية وهيئاتها الشعبية والقيادية، وفي هذا الإطار يدعو المؤتمر إلى المبادرة لإطلاق حملة

شعبية واسعة لانتخاب لجنة المتابعة من قبل الجمهور. كما يدعو المؤتمر الهيئات الحزبية المنتخبة إلى إيلاء أهمية خاصة لتطوير لجنة المتابعة وإعادة صياغتها ولبناء لجانها ومؤسساتها ولانتخابها ديمقراطياً.

يدعو التجمع إلى تنظيم العمل لمواجهة العنصرية المتنامية، والتي تنخر في كافة المستويات الرسمية والشعبية والإعلامية في إسرائيل، والتي جرى تثبيتها عبر سلسلة من القوانين العنصرية الخاصة بالأرض وبما يسمى بالولاء. لقد طرح التجمع بديلاً سياسياً وفكرياً وعملياً لنظام العنصرية الإسرائيلية وهو مشروع دولة ديمقراطية لكل مواطنيها، التي تضمن المساواة الرسمية والفعالية لجميع المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني والقومي، ويشدد المؤتمر على ضرورة طرح هذا المشروع أمام الجمهور والرأي العام، ليس في الشارع العربي فقط، بل في الشارع اليهودي أيضاً. يطرح التجمع المشروع الديمقراطي الوحيد في هذه البلاد، والمطلوب هو نشر هذا المشروع وإيصال رسالته للجميع.

يوصي المؤتمر اللجنة المركزية المنتخبة بالعمل على تطوير عمل الحزب في مجال الثقافة والتربية والتعليم، وفي مقدمة ذلك طرح مشروع الحزب بشأن الحكم الذاتي الثقافي على كافة المستويات، وإجراء حوار فكري وسياسي وجماهيري ومهني مفتوح مع المعلمين والمثقفين والأكاديميين ولجان أولياء الأمور والطلاب وذلك في سبيل تطوير فكرة المشروع وكذلك تنفيذ برامج عملية تنسجم وتندرج في إطار مشروع الحكم الذاتي الثقافي، مثل البرامج الدراسية البديلة وفعاليات ثقافية وتربوية مختلفة تجسد ما يحمله المشروع من معانٍ وأفاق. كما يوصي المؤتمر اللجنة المركزية بتكثيف العمل في أوساط المعلمين وأولياء الأمور والطلاب في النضال من أجل تطوير البنى التحتية والمساواة في الميزانيات ومن أجل الاستقلالية الثقافية والتعليمية وإنهاء الوصاية المخابراتية والاستشراقية على التعليم العربي.

يؤكد المؤتمر على ضرورة تكثيف النضال من أجل حقوق الجماهير العربية المدنية في مجالات السلطات المحلية وتطوير البنى التحتية والزراعة والصناعة وفرص العمل وفي كل ما يتعلق بالصحة والخدمات الاجتماعية. لقد فرضت إسرائيل نظام التمييز العنصري على كل المواطنين العرب وفي كافة مجالات الحياة، من هنا فإن النضال من أجل حقوقنا الحياتية هو نضال شامل لكل فئات المجتمع وعلى كافة الأصعدة. إن تنظيم الجماهير العربية وتوحيد صفوفها وبناء مؤسساتها الوطنية وانتخاب قياداتها الوطنية القطرية، يمنح النضال من أجل حقوقنا الحياتية الزخم المطلوب للتصدي لسلب الحقوق ولسياسة التمييز، ولعلّ الخطر الأكبر الذي يواجهه هذا النضال هو خطر التشرذم. من هنا يوصي المؤتمر اللجنة المركزية للقيام بحملات تؤكد على أن النضال من أجل الحقوق اليومية يتطلب هو أيضاً تنظيم المجتمع على أساس قومي.

يدعو المؤتمر إلى تكثيف الجهود لمحاربة تفشي ظاهرة العنف والجريمة في مجتمعنا، بما في ذلك جرائم قتل النساء، وإلى مكافحة التدهور الاجتماعي الناتج عن هذه الظواهر الخطيرة. ويؤكد المؤتمر على ضرورة الضغط على السلطات المعنية للقبض على المجرمين ومعاقبتهم والكف عن سياسة غش الطرف، التي تشجع الجريمة بدل الحد منها. كما يدعو المؤتمر قيادات المجتمع من سياسيين وجمعيات ورؤساء سلطات محلية ومربين ورجال دين إلى القيام بحملات توعية وخلق مناخ اجتماعي

ينبذ العنف والجريمة والمجرمين. وفي نفس السياق، هناك ضرورة لإعداد خطة شاملة لمكافحة العنف والحد من التزايد المستمر في معدلاته وفي خطورته، لتكون هذه الخطة أساساً للعمل والنضال في هذا المجال الهام والخطير.

يوصي المؤتمر اللجنة المركزية المنتخبة بتكثيف عمل الحزب من أجل إطلاق سراح الأسرى الحرة، والقيام بحملة محلية ودولية للضغط على الحكومة الإسرائيلية لإطلاق سراح الأسرى وبالأخص أولئك الذين مضى على سجنهم سنوات طويلة. كما ويدعو المؤتمر إلى تنظيم عملية دعم الأسرى والدفاع عن حقوقهم العادلة، من خلال العمل على المستوى البرلماني والقضائي والإعلامي والجهاديين. ويؤكد المؤتمر على حيوية مطلب الحرية لأسرى الحرية، وعلى أهمية النهوض بنقطة نوعية في قضية الأسرى.

يحيي المؤتمر رافضي الخدمة العسكرية من أبناء الطائفة العربية الدرزية ويؤكد على مطلب التجمع بإلغاء فرض الخدمة العسكرية على أهلنا من أبناء الطائفة المعروفة، كما يوصي المؤتمر اللجنة المركزية بدعم ومساندة النشاط الموحد من أجل إلغاء الخدمة الإجبارية ودعم رافضيها.

يحيي المؤتمر شبيبة التجمع الوطني الديمقراطي على دورها المميز في مواجهة مشروع الخدمة المدنية، الذي يهدف إلى محو الهوية الوطنية للشباب العرب الفلسطينيين في الداخل. ويدعو المؤتمر إلى تصعيد النضال ضد المشروع وإلى تفعيل لجنة المتابعة ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية لمحاصرة ظاهرة التجنيد للخدمة. إن توعية الشباب على خطورة هذا المشروع يحميهم من الوقوع في فخه، وهذا يتطلب عملاً دؤوباً في كل قرانا ومدننا لأن السلطة تخصص ميزانيات ضخمة وتقوم بحملات تجنيد غير مسبوقه بهدف تشوية هوية شبابنا وإلحاقهم بالمؤسسة الإسرائيلية وبمشاريعها التي تتناقض وحقوقنا كشعب وكمواطنين.

يوصي المؤتمر اللجنة المركزية المنتخبة إلى تنظيم الاتصالات الخارجية للحزب وإلى طرح قضايا فلسطينيي الداخل في المحافل الدولية، استناداً إلى المبدأ الذي تبنته الأمم المتحدة وكافة منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، والذي يتلخص بأن العنصرية ليست شأنًا داخلياً للدول، ومن هنا فإن الدول والمنظمات الدولية مطالبة بالعمل على حماية الفلسطينيين في إسرائيل من العنصرية الإسرائيلية والعمل على ضمان حقوقهم المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

يدين المؤتمر حملة التحريض المسعورة على النائبة حنين زعبي بسبب مشاركتها في أسطول الحرية ممثلة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي. ويعبر المؤتمر عن دعمه للنضال المحلي والدولي لرفع الحصار عن قطاع غزة، بما في ذلك أساطيل الحرية التي تنطلق من كافة الرجاء [أرجاء] المعمورة في حملة تهدف إلى رفع الظلم عن أهلنا في غزة. إن حملة التحريض على النائبة زعبي هي حملة ضد الحركة الوطنية والتجمع، وهي جزء من الملاحقة السياسية التي يتعرض لها الحزب وكوادره المناضلة.

على الصعيد الفلسطيني العام:

يدعو المؤتمر إلى تطبيق اتفاق المصالحة بين فتح وحماس وكافة الفصائل الفلسطينية، وإلى إنهاء الانقسام فعلاً لا قولاً فحسب، وذلك استناداً إلى الثوابت الوطنية الفلسطينية وإلى حق الشعب

الفلسطيني في النضال ضد الاحتلال، وإلى احترام حقوق الشعب الفلسطيني وإطلاق سراح المعتقلين ووقف عمليات الملاحقة السياسية للناشطين السياسيين بغض النظر عن انتمائهم الحزبي.

يؤكد المؤتمر على ضرورة وأهمية وقف المفاوضات العبثية ويدعو إلى عدم العودة إليها ما دامت إسرائيل ترفض إنهاء الاحتلال وتفكيك الاستيطان والاعتراف بدولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف وترفض حق العودة وترفض القرارات الدولية في الشأن الفلسطيني. إننا إذ نحیی القرار بوقف المفاوضات العبثية نحذر من العودة إليها مجدداً والوقوع في الفخ الإسرائيلي والأمريكي. وإذ يدعو المؤتمر إلى تكثيف العمل لاستصدار قرار دولي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة، فإنه يؤكد على ضرورة التأكيد على حق عودة اللاجئين وإزالة الاحتلال والمستوطنات، وإلى تفعيل النضال الشعبي ضد الاحتلال، فالدولة الفلسطينية ستقوم في فلسطين.

يؤكد المؤتمر على أهمية العمل على الساحة الدولية والمساهمة في حشد ضغط دولي لمحاصرة وعزل الحكومة الإسرائيلية وفرض العقوبات عليها وعلى قياداتها بسبب الجرائم التي ترتكبها وبسبب استمرار الاحتلال والقمع وسياسات التمييز العنصري، التي تذكر العالم بالأبرتهاید في جنوب أفريقيا والذي سقط بفعل النضال الداخلي والضغط الخارجي، والذي سبق سقوطه الفعلي سقوط شرعيته في المجتمع الدولي. إن الحملات الدولية لمقاطعة ومعاقبة إسرائيل هي نضال سلمي مشروع وفعال يحاصر سياسات الاحتلال والقمع.

يوصي المؤتمر اللجنة المركزية المنتخبة بتكثيف النضال دفاعاً عن القدس وعن عروبتهأ. ويؤكد المؤتمر على ضرورة تجنيد جماهير شعبنا في الداخل والتي تستطيع الوصول إلى القدس والمشاركة في النضال ضد تهويد المدينة وتهجير أهلها والمس بمقدساتها، ويدعو المؤتمر إلى تفعيل الاستراتيجية النضالية التي اتفق عليها بين لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل وبين المؤسسات والهيئات والمنظمات الوطنية في القدس.

يدعو المؤتمر جماهير شعبنا في الداخل إلى التفاعل مع مسيرات العودة التي ينظمها أهلنا من اللاجئين الفلسطينيين. كما يدعو إلى تكثيف النضال من أجل عودة اللاجئين ومن أجل عودة المهجرين، ويناشد جماهيرنا إلى المشاركة في النشاطات الجماهيرية المتعلقة باللاجئين والمهجرين وفي مقدمتها مسيرات العودة.

يعبر المؤتمر عن دعمه ومساندته لنضال أهالي الجولان ضد الاحتلال ويحيي وقفتهم الشجاعة في التفاعل مع مسيرات العودة التي اخترقت خط وقف إطلاق النار في الجولان.

يدعو المؤتمر إلى تكثيف وتنظيم التواصل والحوار مع القوى الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني.

على الصعيد العربي والسياسي العام:

يحيي المؤتمر الشعب التونسي على كس الطاغية زين العابدين بن علي، وعلى نجاح ثورته الديمقراطية، ويرسل المؤتمر تحياته إلى الشعب المصري العظيم ويهنئه بنهاية الطغيان وبداية عهد مصر الحرة والديمقراطية.

يؤكد المؤتمر وقوفه إلى جانب المطالب العادلة للشعوب العربية، وبالأخص في اليمن والبحرين وليبيا وسوريا، بالحرية والعدالة والديمقراطية، وبنهاية الطغيان والاستبداد والفساد والقمع.

يعبر المؤتمر عن دعمه لنضال الشعوب العربية وثوراتها العادلة، وفي نفس الوقت يؤكد المؤتمر رفضه القاطع للتدخل الاستعماري الأجنبي، ويدعو إلى عدم إعطاء الفرصة للقوى الإمبريالية للكوب على موجة الثورات لتحقيق مآربها.

يؤكد المؤتمر على أن التجمع يعتمد نفس المعايير التي حددت موقفه من الثورات العربية في الحالة السورية أيضاً، من هنا يشدد المؤتمر على ما يلي:

يدعم التجمع المطالب المشروعة للشعب السوري في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإلغاء كافة أشكال الفساد والتمييز بين المواطنين ونهب ثروات البلاد والمال العام. إن من حق الشعب السوري أن يتمتع بالديمقراطية الحقة، التي تكفل حرية التعبير وحرية التنظيم والنشاط السياسي وحرية الإعلام والصحافة، وصولاً إلى انتخابات حرة وديمقراطية تعتمد التعددية السياسية.

يدين المؤتمر القتل وقمع المتظاهرين ويشجب كافة أشكال التعذيب والتنكيل بالمواطنين العزل. إن احترام حق الناس في التظاهر السلمي كفيل بوقف نزيف الدم في سوريا العزيزة على كل عربي.

يحذر المؤتمر من خطري التبعية للإمبريالية والاحتراب الطائفي، اللذان تواجههما الثورات العربية. لقد ارتفعت بعض الأصوات التي تدعو للتدخل الأجنبي في سوريا غير آبهة بإضعاف دورها المناهض للهيمنة الأمريكية والإسرائيلية. نحن ندين بشدة هذه الأصوات ونحذر من أي محاولة أجنبية أو داخلية للمس بدور سوريا القومي ودورها الداعم لقوى الممانعة ومقاومة الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية. كما يحذر المؤتمر من محاولات اللعب بالورقة الطائفية وتعريض سوريا العروبة إلى خطر الاحتراب الطائفي، ومؤتمر التجمع يدين التحريض الطائفي واللعب بالورقة الطائفية سواء جاءت من السلطة أو من المعارضة، فما يريده الشعب السوري وما يستحقه هو تحول ديمقراطي حقيقي وليس تدهور نحو احتراب طائفي خطير.

يدعو المؤتمر إلى وقف سفك الدماء وإلى عقد مؤتمر حوار وطني جدي وحقيقي وشامل، لتنظيم عملية الانتقال السلمي نحو الديمقراطية، بما فيها انتخابات ديمقراطية حرة.

5. يؤكد المؤتمر على موقف التجمع الداعي إلى شرق أوسط خال من الأسلحة النووية. إن الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك سلاحاً نووياً هي إسرائيل، وهي تفلت من الرقابة الدولية ومن المحاسبة الدولية على خرقها لمواثيق عدم نشر السلاح النووي. ويدعو المؤتمر اللجنة المركزية إلى القيام بحملة عالمية لضمان رقابة دولية على المنشآت النووية الإسرائيلية خاصة وأنها خطيرة جداً في حال تعرض البلاد إلى هزة أرضية كما حدث في مناطق أخرى في العالم.

قرارات المؤتمر:

إقرار البيان السياسي المقدم للمؤتمر.

إقرار البيان التنظيمي المقدم للمؤتمر.

إقرار تعديلات على النظام الداخلي للحزب.

انتخاب لجنة مركزية أعضاؤها: جمعة الزبارقة، عبد الكريم عتايقة، سامي أبو شحادة، محمود محارب، إياد راوي، فؤاد سلطاني، أيمن حاج يحيى، جمال دقة، جمال زحالقة، أميمة مصالحة، محمد أبو رعد (أبو سلامة)، رياض جمال محاميد، وسام قحاوش، ممدوح إغبارية، أماني إبراهيم، حنين زعبي، طارق بيرقدار، إيناس حاج، هبة يزبك، عرين هوارى، وائل عمري، رائد غطاس، واصل طه، نيفين أبو رحمون، غسان عثمانة، يوسف طاطور، مراد حداد، مصطفى طه، ذياب عكري، عز الدين بدران، محمد طرييه، بسام شقور، محمد ميعاري، مطانس شحادة، جوني منصور، روضة عطا الله، موسى ذياب، عوض عبد الفتاح، سامي مهنا.

انتخاب لجنة مراقبة أعضاؤها: باسم حماد، إبراهيم شليوط، إياد خلايلة، راغدة زعبي، علي مواسي، حسان جसार، هاشم حمدان.

وثيقة رقم 166 :

مقابلة مع وزير الداخلية الأردني سعد هايل السرور حول سحب الجنسية
الأردنية من الفلسطينيين الذين يحملون جواز السلطة أو يعمل بها¹⁶⁶
[مقتطفات]

26 حزيران/ يونيو 2011

حوار جمال الدويري

(.....)

س: ما صحة ما تناقله التقارير الدولية والمنظمات الحقوقية حول قيام الأردن بسحب الجنسيات
من بعض المواطنين؟

ج: هذه القضية مرتبطة بقرار فك الارتباط الموقع في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1988، حيث تم تحديد هوية المواطنين المتواجدين على أرض الضفة الغربية بأنهم مواطنون فلسطينيون، والمتواجدين على الأراضي الأردنية بأنهم مواطنون أردنيون، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات. خلال العشرين عاماً الماضية، وخلال عملية تطبيق القرار، كانت هناك بعض التفسيرات غير الدقيقة، وتجاوزت بعض هذه التفسيرات على حقوق مواطنين أردنيين، ونحن ندعو كل من تم التجاوز على حقه خارج نص قرار فك الارتباط إلى مراجعة وزارة الداخلية، وستتم دراسة كل حالة على حدة، وإذا تبين أن هناك خطأ حصل معه فإنه ستعاد جنسيته إليه، لأنها حق دستوري لا نقبل المساس به.